Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction des Etudes et des Prévisions Financières

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الدراسات والتوقعات المالية

ملخص التقرير الاقتصادي والمالي
المرافق لمشروع قانون المالية 2023

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 في سياق اقتصادي دولي غير مستقر. فما أن بدت بوادر التعافي من آثار الأزمة الصحية لـ كوفيد 19، حتى أضحى الاقتصاد العالمي في مواجهة مناخ جيوسياسي متوتر، أججته الأزمة الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الطاقية والغذائية. وقد ساهمت هذه التوترات في تقليص هوامش التدخل لدى العديد من الدول التي سبق لها أن تأثرت سلبا بالأزمة الصحية، وكما أسفرت عن تباطؤ آفاق نمو الاقتصاد العالمي.

وعلى المستوى الوطني، يبدو أن الانتعاش الاقتصادي الذي ميز سنة 2021 قد فقد قوته على إثر الركود الاقتصادي الناجم عن الأزمة الأوكرانية. ويظل الاقتصاد المغربي معرضا لتأثيرات التقلبات غير المنتظمة في أسعار المواد الأولية، وكذا لتباطؤ الطلب الخارجي لدى الشركاء الرئيسيين للمملكة، إلى جانب تسجيل محصول فلاحي ضعيف، وهي كلها عوامل تضع قدرات الاقتصاد الوطني على الصمود على المحك. فإذا كان الزخم الإصلاحي الذي تم إرساؤه في الماضي قد مكن، إلى حد ما، من تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات الخارجية، فمن المؤكد أن تَعاقب أزمات متتالية وقوية، يفرض بذل جهود إضافية من أجل ترسيخ جيل جديد من الإصلاحات تجمع بين الاستشراف والبناء المشترك والمقاربة المندمجة، بغية إرساء أسس اقتصاد متنوع وتنافسي وقادر على الصمود على نحو مستدام.

واعتبارا لكل ما سبق، يتناول هذا الإصدار من التقرير الاقتصادي والمالي برسم سنة 2023 في جزئه الأول التوجهات الرئيسية للسياق الدولي وكذا آثارها المحتملة على الاقتصاد الوطني. كما يُخصص الجزء الثاني من هذا التقرير لتسليط الضوء على الرهانات الكبرى والتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الوطني، ويتناول عن قرب العوامل التي تمكنه من التكيف واستشراف التحولات المضطربة في السياق الدولي. أما الجزء الثالث من هذا التقرير فيتطرق إلى تطورات المالية العمومية على ضوء تطور السياق الوطني والدولي المضطرب. كما ي يتطرق هذا الجزء إلى الجهود والإصلاحات التي يباشرها المغرب للحفاظ على نجاعة واستدامة ماليته العمومية. وأخيرًا، يستعرض هذا الجزء السياق الماكرو-اقتصادي والتوقعات المعتمدة في مشروع قانون المالية لسنة 2023.

1. الاقتصاد العالمي في ظل سياق موسوم بالتعقيدات وعدم الاستقرار

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة غير مسبوقة، تميزت بأزمات متتالية جعلت من الصعب التكهن بمنحى التطورات المستقبلية. فبعد بدء التعافي من آثار الركود الناجم عن الأزمة الصحية كوفيد 19، تضرر الاقتصاد العالمي بشدة من آثار الأزمة الأوكرانية. فالآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمة، من حيث حجمها وحدتها، قد أعادت أجواء عدم اليقين بشأن آفاق انتعاش الاقتصاد العالمي، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي لسنة 2022 وتخفيضها إلى 3,2% مقابل 3,6% التي كانت متوقعة في أبريل. وقد شمل تراجع التوقعات العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. فبالنسبة للولايات المتحدة، من المتوقع أن تتراجع آفاق النمو في هذا البلد إلى أقل مما كان متوقعًا. فحسب صندوق النقد الدولي، سيرتفع نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 1,6% سنة 2022 (مقارنة بـمعدل 3,7% في توقعاته لشهر أبريل). كما أن القدرة الشرائية للأسر قد تدهورت بسبب الارتفاع القوي للتضخم. ولا تزال سلاسل التوريد مضطربة بسبب سياسة صفر كوفيد في الصين والأزمة في أوكرانيا. كما تتزايد مخاطر الركود الاقتصادي ارتباطا بتشديد السياسة النقدية.

وفي المقابل، يتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو أكثر صمودا خلال سنة 2022 (3,1%)، بفضل الأداء الجيد للاقتصاد الإسباني (4,3%) والإيطالي (3,2%) والفرنسي (2,5%)، مدعوما بانتعاش قطاع الخدمات، خاصة قطاع السياحة. وعلى عكس ذلك، سيسجل الاقتصاد الألماني تباطؤا (1,5%) بسبب تأثيرات الأزمة الطاقية. و ينتظر أن ينمو الاقتصاد الياباني بنسبة 1,7% سنة 2022، وهي نفس الوتيرة المسجلة سنة 2021.

وسيسجل معدل النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة والنامية 3,7% سنة 2022 بعد ارتفاع بنسبة 6,6% سنة 2021، حسب صندوق النقد الدولي، وذلك راجع إلى تباطء الانتعاش الاقتصادي لهذه البلدان بسبب تشديد السياسات النقدية لاحتواء التضخم وتوقف الدعم العمومي وضعف الطلب الخارجي، فضلاً عن الآثار السلبية للأزمة الأوكرانية. كما سيتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي في الصين مسجلا نسبة نمو تقارب 3,2% سنة 2022 بعد 8,1% سنة 2021، مقابل استمرار الانتعاش الاقتصادي القوي في الهند (6,8% سنة 2022 بعد 8,7% سنة 2021). وسيدخل الاقتصاد الروسي في ركود كبير (3,4-% بعد 4,7%) نتيجة تأثير الأزمة والعقوبات الدولية. كما ستتراجع وتيرة النمو الاقتصادي في البرازيل من 4,6% سنة 2021 إلى 2,8% سنة 2022.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيظل النمو قوياً بمعدل 5% سنة 2022 بعد 4,1%سنة 2021، مدعوما بالنمو الاقتصادي القوي للدول المنتجة للنفط، خاصة المملكة العربية السعودية (7,6% بعد 3,2%)، إضافة إلى مصر (6,6% بعد 3,3%).

وفي ظل هذه التطورات، من المتوقع، حسب صندوق النقد الدولي، أن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بمعدل 2,7% في 2023، متراجعا ب 0,9 نقطة مقارنة بتوقعاته خلال شهر أبريل 2022.

وفي نفس السياق، أحدثت الأزمة الأوكرانية صدمة كبيرة في أسواق المواد الأولية وزادت من الشكوك المحيطة بتقلبات أسعار وإمدادات المواد الطاقية والفلاحية. وجدير بالذكر أن الدولتين المتنازعتين تعتبران فاعلين رئيسيين في التجارة العالمية على مستوى المواد الأساسية، خاصة الغاز الطبيعي والنفط الخام والأسمدة والقمح والذرة وزيوت البذور. وفي ظل هذه الظروف، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل

حاد في أوائل سنة 2022، قبل أن تنخفض بشكل ملموس، حيث وصل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار المواد الغذائية إلى مستوى قياسي بلغ 159,7، خلال شهر مارس، بارتفاع ناهز 19% منذ بداية سنة 2022 و34% على أساس سنوي، قبل أن ينخفض بنسبة 14% ليبلغ 138 خلال شهر غشت، وهو أدنى مستوى له منذ شهر فبراير2022. كذلك، بلغ متوسط سعر النفط (برنت) 104 دولار للبرميل خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، بزيادة بلغت 54% على أساس سنوي. وبالنسبة لغاز البوتان، بلغ متوسط أسعاره 818 دولارًا للطن خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، بزيادة قدرها 42% على أساس سنوي.

وقد أدت هذه التقلبات في الأسعار إلى عودة الضغوط التضخمية التي تفاقمت في أعقاب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية، والاختلالات المستمرة بين العرض والطلب بعد الأزمة الصحية، والاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، وكذلك نقص اليد العاملة في بعض البلدان.

وفيما يخص المبادلات التجارية، تشير أحدث توقعات منظمة التجارة العالمية، الصادرة في أكتوبر 2022، إلى نمو حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة 3,5% في سنة 2022، وهو أعلى قليلاً من الزيادة المتوقعة (3%) في أبريل لنفس السنة. كما تتوقع منظمة التجارة العالمية زيادة في المبادلات التجارية العالمية بنسبة لا تتجاوز 1% سنة 2023 مقابل توقع سابق بنسبة نمو تقارب 3,4%. وتظل هذه التوقعات مشوبة بعدم اليقين بخصوص الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على التضخم وتشديد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة.

وبخصوص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عادت إلى مستوياتها لما قبل أزمة كوفيد-19، حيث بلغت 1.580 مليار دولار سنة 2021، بارتفاع قدره 64% مقارنة بالمستوى المنخفض الاستثنائي لسنة 2020. ومع ذلك، من المرجح أن تنخفض هذه التدفقات خلال سنة 2022، أو تعرف بعض الركود، وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وعلى المستوى الوطني، أدت المبادلات التجارية مع باقي العالم إلى زيادة في الواردات بنسبة 44,8% والتي شملت جميع المنتجات تقريبًا، وعلى وجه الخصوص، فاتورة الطاقة التي تضاعفت لتصل إلى 103,1 مليار درهم عند متم غشت 2022. أما بالنسبة للصادرات من السلع فقد سجلت زيادة شملت جميع القطاعات، خصوصا صادرات الفوسفاط ومشتقاته التي عرفت زيادة مهمة (67,7% في نهاية غشت على أساس سنوي). ومن جهتها، سجلت قيمة صادرات قطاع السيارات زيادة بنسبة 29,3% (في نهاية غشت على أساس سنوي)، لتبلغ أعلى مستوى للنمو خلال نفس الفترة من السنوات الخمس الماضية.

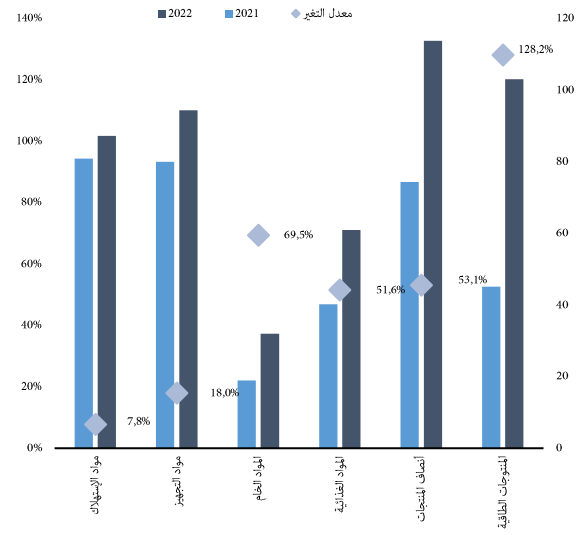

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 1 : تطور الواردات المغربية خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2022 (على أساس سنوي)

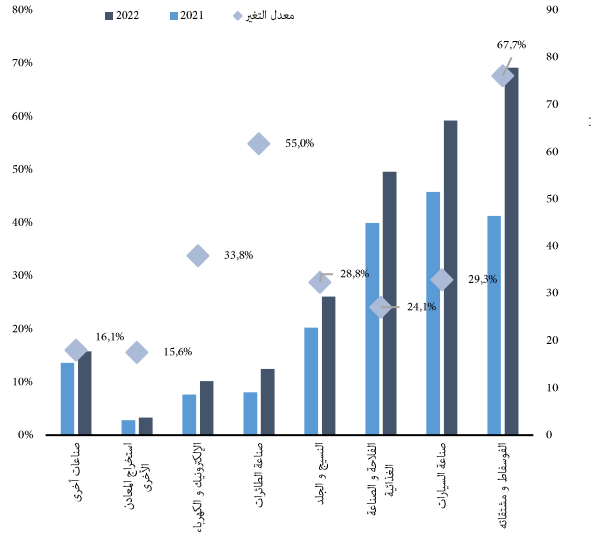

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 2 : تطور صادرات المغرب حسب القطاعات الرئيسية خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2022 (على أساس سنوي)

أما بالنسبة للتدفقات المالية، فقد أظهرت انتعاشًا واضحًا عند متم شهر غشت 2022، خصوصا عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد سجلت عائدات الأسفار، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2022، انتعاشًا ملحوظًا بنسبة 156% لتصل إلى 52,2 مليار درهم، عقب الإجراءات التي تم وضعها للنهوض بقطاع السياحة. وفيما يتعلق بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد ارتفعت بنسبة 11,3% لتصل إلى 71,4 مليار درهم، متجاوزة مستوياتها المسجلة خلال نفس الفترة بين 2018 و2021. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن تعافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب، المسجل بعد الأزمة الصحية، متواصل، حيث ارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 67,9% ليبلغ 19,6 مليار درهم عند متم شهر غشت 2022.

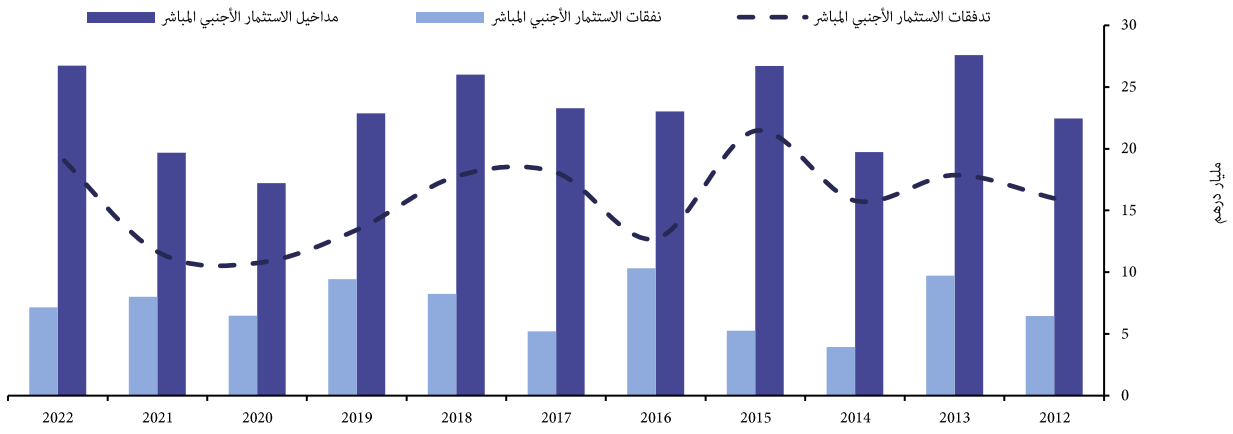

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 3 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند نهاية غشت

إن السياق الذي يمر به العالم حاليًا يطبعه العديد من المخاطر، لكنه يوفر أيضا فرصا يمكن لبلدنا اغتنامها، إذ تمثل هذه المرحلة فرصة لإعادة تصميم سلاسل التوريد التي يجب أن تدمج ليس فقط متطلبات خفض التكلفة ولكن أيضا القضايا المتعلقة بالسلامة. وينبغي لهذه الأخيرة أن توجه إعادة تنظيم الفضاءات التجارية الدولية على أساس منطق القرب والمصداقية. وهكذا، يشكل إنشاء كتل إقليمية أحد الحلول لمواجهة الصدمات الخارجية وتعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود على المدى الطويل، خصوصا الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الموقع من طرف المغرب في مارس 2018. ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة رافعة مهمة لتعميق الارتكاز الإقليمي للاقتصاد المغربي وتمكينه من امتلاك قاعدة خلفية قوية في الأوقات الطبيعية وخلال الأزمات.

2. الاقتصاد المغربي في مواجهة الصدمات الخارجية: عوامل الصمود والتحديات وأهم الرهانات

بعد أن عانى المغرب في سنة 2020، على غرار باقي دول العالم، من التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المرتبطة بالجائحة، سجل الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2021 تعافيا تدريجيا شمل تقريبا كل القطاعات، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال هذه السنة 7,9%. ويعزى هذا النمو إلى أداء القطاع الفلاحي الذي ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 17,8% سنة 2021 بعد انكماش بنسبة 8,1% سنة 2020، وكذلك إلى تحسن أداء الأنشطة غير الفلاحية التي زادت قيمتها المضافة بنسبة 6,6% بعد تراجع بلغ 6,9% سنة 2020.

ومن ناحية الطلب، ارتكز نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2021 بشكل أساسي على دينامية الاستهلاك النهائي للأسر، والذي بلغت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام 4,8 نقطة. كما ساهم الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية بمقدار 1,1 نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام. وساهمت صادرات السلع والخدمات في هذا النمو بنسبة 2,7 نقطة. غير أن هذه المساهمة لم تمكن من تدارك المساهمة السالبة للواردات (4,5-%)، مما أدى إلى مساهمة سالبة للتجارة الخارجية في النمو بنحو 1,8 نقطة. وبالنسبة لمعدل الاستثمار، فقد بلغ 31,1% سنة 2021 بزيادة قدرها 2,3 نقطة مقارنة بسنة 2020.

غير أن هذا الانتعاش في النمو سرعان ما تراجع بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية، في فبراير 2022، مما تسبب في حدوث اختلالات في سلاسل التوريد وارتفاع في أسعار السلع الأساسية. فحسب أحدث التوقعات، تتميز سنة 2022 بتباطؤ حاد في معدل النمو الاقتصادي الذي من المحتمل أن يبلغ حوالي 1,5%، متراجعا بشكل ملموس مقارنة بالأداء الجيد المسجل خلال سنة 2021. ويعود هذا التطور إلى الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي الذي تأثر بقلة التساقطات والذي يتوقع تراجع قيمته المضافة بنسبة 13%، وكذا لعودة نمو الأنشطة غير الفلاحية إلى وتيرتها ما قبل الجائحة بمعدل نمو متوقع لقيمتها المضافة يبلغ 3,7%.

وبالنسبة لسنة 2022، فبالإضافة إلى العجز المسجل في التساقطات، تميزت هذ السنة بارتفاع أسعار العديد من المنتجات نتيجة ظرفية دولية مطبوعة باضطراب أسواق المواد الأولية في ظل تأثير الأزمة الأوكرانية. وهكذا، ارتفعت أسعار الاستهلاك بوتيرة لم يتم تسجيلها منذ سنة 2008، حيث بلغ معدل التضخم 5,8%

عند نهاية غشت 2022، مقابل 1% سنة 2021. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الطاقية والغذائية، فضلا عن تسارع معدل التضخم عند الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب.

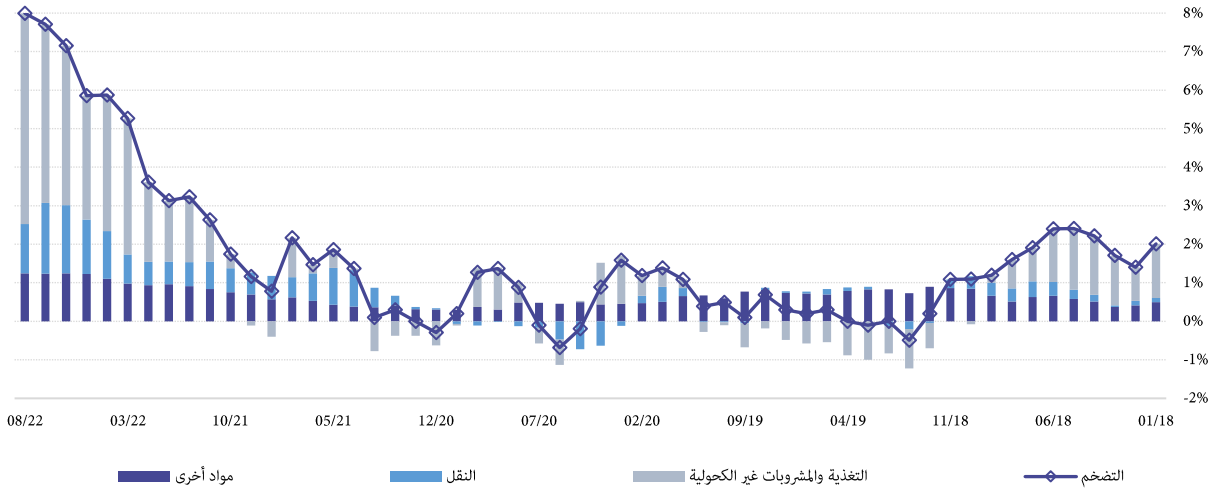

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط وحساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 2 : مساهمة عناصر الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك في تطور معدل التضخم

وللتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، قامت السلطات العمومية، بالإضافة للجهود المبذولة من خلال صندوق المقاصة التي قاربت نفقاتها 28,6 مليار درهم عند متم غشت 2022، بعدة إجراءات شملت دعم مهنيي النقل (ما يقرب 180.000 مركبة مستهدفة)، وحذف رسوم الاستيراد على القمح الطري والقمح الصلب، والرفع من الحد الأدنى للأجور وكذا الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي إثر الحوار الاجتماعي[1]، والتنصيص على إمكانية المقاولات تمديد آجال تنفيذ الصفقات العمومية ومراجعة الأسعار...

ورغم سياق دولي طبعته أزمات متتالية ذات انعكاسات متعددة والتي تزامنت مع سنة من الجفاف غير المسبوق، أظهر الاقتصاد الوطني قدرته على الصمود بفضل مسلسل مكثف من الإصلاحات القطاعية التي تم وضعها خلال العقدين الأخيرين والتي شملت قطاعات حيوية كالفلاحة والصناعة والسياحة.

على المستوى الفلاحي، يواجه نموذج التنمية الفلاحية المغربي العديد من الرهانات والتحديات الهيكلية من أجل تعزيز مكتسباته الهامة المحققة منذ تفعيل مخطط المغرب الأخضر وإنجاح إدماج القطاع في مسار التنمية الذي يجمع بين الصمود والاستدامة والشمولية والتنافسية. وفي هذا الصدد، تطمح الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" إلى الرفع من الدور الاستراتيجي للقطاع الفلاحي، مع إيلاء اهتمام خاص لتنمية رأس المال البشري، وإدماج القطاع في سلسلة الصناعات الغذائية، وكذا تحسين إدماج العامل المناخي في السياسة الفلاحية. وفي هذا الصدد، من المرتقب في إطار هذه الاستراتيجية إنشاء جيل جديد من الطبقة المتوسطة الفلاحية، من خلال تمكين ما يقارب 400.000 أسرة من الولوج إليها، وضمان الحماية الاجتماعية لحوالي 3 ملايين فلاح. وفيما يتعلق بدعم السلاسل الفلاحية، من المرتقب مضاعفة الناتج الداخلي الخام الفلاحي والصادرات الفلاحية في أفق سنة 2030، بهدف بلوغ معدل 70%

[1] بالنسبة لموظفي القطاع الخاص، سيرتفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% ليصل إلى 2.970 درهم، بينما سيزيد الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي بنسبة 10% ليصل إلى 2.193 درهم. وفي القطاع العام، تم تحديد الحد الأدنى للأجور في 3500 درهم.

من حيث تثمين الإنتاج الفلاحي. ومن ناحية أخرى، سيتم إيلاء اهتمام خاص في إطار الاستراتيجية الفلاحية الجديدة لضمان استدامة التنمية الفلاحية بالنظر للتزايد الملاحظ في حدة تأثيرات التغير المناخي والتي ستتفاقم على المدى البعيد.

وفيما يخص النمو الصناعي، أظهر النسيج الصناعي الوطني، الذي يساهم بأكثر من 80% في صادرات السلع، قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات المختلفة وكذا قدرته على التكيف السريع وجاذبيته للرأس المال المغربي، كما يشهد على ذلك الجاذبية القوية لآلية استبدال الواردات بالمنتجات المحلية. وفي هذا الإطار، تم إحداث بنك المشروعات يشمل إلى حدود الآن 1.071 مشروعًا استثماريًا بإمكانه استبدال 62,8 مليار درهم من الواردات باستثمار قدره 46,1 مليار درهم بتمويل مغربي بنسبة 88%. وستمكن هذه المشاريع من خلق ما يقارب من 250 ألف فرصة شغل و70,6 مليار درهم من الصادرات، وتدشن بالتالي عودة الرأس المال المغربي إلى القطاع الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، تمكن القطاع الصناعي الوطني من تعزيز جاذبيته للمستثمرين الأجانب من خلال ضخ ما يناهز 3,4 مليار درهم كتدفقات صافية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع سنة 2021 (17% من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي). وفي ظل هذه الإنجازات و التحديات، فإن بلدنا مدعو إلى تعزيز إنجازاته ومواجهة تحديات جديدة ذات تأثير قوي على مسار تصنيعه، والتي توفر أيضًا فرصًا كبيرة يجب اغتنامها. ويتطلب ذلك على الخصوص رفع التحديات المتعلقة بإزالة البصمة الكربونية من الصناعة الوطنية (ضريبة الكربون على حدود المجال الترابي للاتحاد الأوروبي...)، وبالسيادة الصناعية، وبإعادة التوطين الصناعي، وبرقمنة النسيج الصناعي، وبتنمية الكفاءات البشرية اللازمة لتطوير صناعة الغد.

وبشأن قطاع السياحة، فقد بدأ الخروج تدريجيا من أزمة عميقة وغير مسبوقة أدت إلى إحداث وتسريع بعض التوجهات وخلقت تغيرات عميقة في الطلب السياحي. وترصد مؤشرات السياحة الوطنية آفاق نمو واعدة سنة 2022 حيث ارتفع عدد السياح الوافدين من الخارج بنسبة 202% عند متم شهر يوليوز 2022 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، مما سيمكن من استرداد حوالي 73% من حجم السياح الوافدين خلال نفس الفترة من 2019. وقد أكدت عائدات السياحة هذا الانتعاش بمعدل استرداد بلغ 99% مقارنة مع نفس الفترة من 2019. ولمواكبة هذه التطورات المشجعة تم تنفيذ عدة إجراءات أهمها خطة الطوارئ بمبلغ ملياري درهم، وعملية مرحبا 2022،[2] وتعزيز الربط الجوي[3] والبحري[4]، واعتماد التأشيرات الرقمية، والترويج المشترك بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والخطوط الملكية المغربية.... فبالرغم من التكاليف التي أحدثتها الأزمة الوبائية، فقد كانت فرصة لاستكشاف سبل جديدة للتفكير في مستقبل القطاع بما يتماشى مع نماذج التنمية الجديدة المعتمدة (الانتقال البيئي، والانتقال الرقمي، والاقتصاد الشامل،...) باعتبارها رافعات أساسية يجب استثمارها على مستوى التراث اللامادي والسياحة الإيكولوجية المسؤولة ودعم السياحة الداخلية كقيمة ثابتة للحفاظ على حيوية النشاط السياحي الوطني خلال فترة الأزمة، وكذا تعزيز الترويج للمناطق الترابية من خلال الاستفادة من الانتقال الرقمي...

[2] مع خطة استقبال أكثر كثافة وتعزيز الموارد على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وبذلك، بلغ عدد الوافدين على الموانئ المغربية 1,1 مليون مسافر بين 5 يونيو 2022 و29 غشت 2022.

[3] تم تأمين 2,04 مليون مقعد لصيف 2022.

[4] 32 سفينة تربط المغرب بإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، عبر 571 رحلة أسبوعية، بسعة إجمالية تقارب 478 ألف راكب و123 ألف سيارة.

على *المستوى الترابي*، تعد التعبئة الشاملة للمجلات الترابية من الأولويات الوطنية لتعزيز قدراتها على الصمود، في سياق متغير ومليء بالتحديات والرهانات الجديدة. وقد قام المغرب، في هذا الصدد، بعدة إصلاحات تهدف إلى إرساء أسس التنمية الترابية المتوازنة. وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعطاء زخم إضافي لدينامية المجالات الترابية، لكن دون أن تتمكن من تحقيق توزيع متوازن في خلق الثروة بين مختلف الجهات، والتي لا زالت تتمركز على الخط الساحلي طنجة-الجديدة[5]. ويشكل استمرار هذه الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات وداخلها تحديًا كبيرًا خلال العشرين سنة القادمة. ولرفع هذه التحديات، سلط التقرير المتعلق بالنموذج التنموي الجديد الضوء على عدة رافعات أهمها تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، واعتماد سياسة إعادة التعمير الحضري والقروي في المجلات التربية، وتصنيع المناطق غير الساحلية، ووضع مخطط مديري موحد للبنيات التحتية للنقل، وتعزيز الولوج إلى خدمات اجتماعية جيدة على امتداد المجال الترابي...

وبالتالي، فإن هذه الطموحات، التي يتوخاها بلدنا، لا يمكن تجسيدها دون وجود *رأسمال بشري مؤهل* ومستعد للمستقبل بشكل أفضل، والذي يشكل أساس توطيد الدولة الاجتماعية. والذي يتطلب بشكل أساسي تعزيز جودة نظام التربية والتعليم العالي، وتوطيد نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز الولوج إلى الشغل.

في هذا الشأن، يشكل *إصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026* مشروعا استراتيجيا يهدف إلى تحقيق نهضة تعليمية قادرة على توفير الظروف المناسبة للأطفال لإكمال تعليمهم الإلزامي وتطوير مهاراتهم وقدراتهم. ولأجل ذلك، ترتكز خارطة الطريق المرافقة لهذا الإصلاح على 3 محاور رئيسية تشمل المعلم والتلميذ والمؤسسة التعليمية. وفي نفس السياق، واصلت السلطات العمومية تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز تكافؤ الفرص والحد من التفاوتات بين الجنسين، والفوارق الجغرافية والسوسيو-اقتصادية، وذلك في إطار برامج الدعم الاجتماعي للتمدرس من قبيل برنامج تيسير، ومليون محفظة، وخدمات الداخليات والمطاعم المدرسية...

في هذا السياق، مكنت الجهود المبذولة في إطار خارطة الطريق المتعلقة بتطوير *التكوين المهني*، من خلال إحداث "مدن المهن والكفاءات" وإعادة تأهيل عميق لقطاع التكوين المهني، من تحسين عرض التكوين المهني الذي بلغ 2.223 مؤسسة، برسم السنة الدراسية 2023/2022، والرفع من عدد المتدربين الذي بلغ 662.754 متدربا خلال نفس الفترة.

وفيما يخص *التعليم العالي*، الذي يعتبر ركيزة للانفتاح والتقدم الاجتماعي، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، في إطار مقاربة تشاركية وبتشاور مع جميع الأطراف المعنية، ببلورة المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار(PACTE ESRI 2030) . وقد تم تحديد ثلاث رافعات لأجرأة هذا المخطط الوطني، تشمل التحول الرقمي للقطاع، وملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي لتبسيط العمليات وتهيئة مناخ مناسب للعطاء و نجاعة الأداء، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات وفرص التعاون على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز القدرات وتعبئة أوجه التآزر.

[5] تستحوذ جهة الدار البيضاء سطات في المتوسط على أكبر حصة من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية خلال الفترة 2010-2020 أي ما يعادل 32,3% كمساهمة في الناتج الداخلي الخام، تليها كل من جهة الرباط سلا القنيطرة (16,3%)، وطنجة تطوان الحسيمة (10,3%)، فاس مكناس (8,9%)، ثم مراكش آسفي (8,6%). ويبلغ إجمالي مساهمات هذه الجهات الخمس 76,4% من الناتج الداخلي الخام الوطني، مما يعكس إرثًا يجب تجاوزه لتحقيق الإدماج المجالي.

وبالنسبة *لولوج الخدمات الصحية*، ورغم جهود الدولة المبذولة لتأهيل قطاع الصحة، والتي مكنت من تحقيق تطور ملموس في المؤشرات المتعلقة بالعرض والطلب الصحي، فإن هذا القطاع لا زال يواجه تحديات مهمة مرتبطة أساسا بضعف العرض الصحي وتوزيعه غير العادل على مستوى التراب الوطني (1.356 شخص لكل طبيب والذي يظل غير كاف بالنظر للاحتياجات المتزايدة للقطاع)، وبصعوبات على المستوى التنظيمي والحكامة (عدم احترام مسلك العلاجات، وغياب نظام معلومات مندمج) والتمويل الذي لا يزال غير كاف على الرغم من الزيادة الكبيرة في الميزانية المخصصة لقطاع الصحة في السنوات الأخيرة. وهو ما استدعى القيام بإصلاح عميق للقطاع الصحي كشرط أساسي لإنجاح تعميم التغطية الصحية. ويندرج إصلاح قطاع الصحة في إطار مشروع كبير، أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2020، بهدف تعميم الحماية الاجتماعية على كافة المواطنين. ويروم هذا الورش الإصلاحي تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أفق 2022، والتعويضات العائلية خلال سنوات 2023 و2024، وتوسيع قاعدة المنخرطين بأنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل بالنسبة لجميع الأجراء بحلول سنة 2025. ويظل نجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بالتغطية الصحية رهينا بتأهيل المنظومة الصحية الوطنية لتكون مؤهلة للاستجابة بشكل فعال لحاجيات المواطنين المتنامية لخدمات صحية ذات جودة. ولأجل ذلك، تمت المصادقة على مشروع قانون إطار رقم 06-22 المتعلق بإصلاح قطاع الصحة، بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 يوليوز 2022. ويشكل هذا القانون خارطة طريق شاملة لإصلاح قطاع الصحة[6].

تعميم الحماية الاجتماعية : ماذا عن تنزيلها ؟

يواصل المغرب جهوده لتسريع تعميم الحماية الاجتماعية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، حيث تم إصدار القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية لتفعيل هذا الإصلاح. وسيتم تنزيل هذا الإصلاح الذي تبلغ تكلفته السنوية حوالي 51 مليار درهم بصفة تدريجية على مدى 5 سنوات وفق الجدول الزمني التالي:

- 2021-2022: تعميم التأمين الإجباري عن المرض؛
- 2023-2024 : تعميم التعويضات العائلية؛
- 2025 : تعميم التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل.

وسيتم تمويل تعميم الحماية الاجتماعية عبر آلية تجمع بين مساهمات المستفيدين ومساهمة الدولة التي ستتكفل بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. وتقدر التكلفة الإجمالية لتعميم الحماية الاجتماعية بحوالي 51 مليار درهم منها 28 مليار درهم برسم الانخراط و23 مليار درهم برسم التضامن. وسيحتم تمويل آلية التضامن تعبئة عدة مصادر للتمويل منها:

- تعبئة موارد جبائية جديدة كالضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على بعض المواد والمساهمة التضامنية؛
- إعادة التخصيص التدريجي للموارد المخصصة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية الحالية كراميد، وتيسير والدعم المباشر للنساء الأرامل...؛
- الموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والميزاناتية لتعبئة الموارد الضرورية لتنزيل تعميم التامين الإجباري عن المرض ابتداء من سنة 2021، همت بالأساس:

- تعبئة غلاف مالي يقدر بحوالي 10 ملايير درهم لتفعيل تعميم التأمين الإجباري عن المرض؛
- إرساء المساهمة المهنية الموحدة لتمكين الأشخاص الذاتيين الذين تم تحديد دخلهم وفق الأرباح الجزافية من دفع ضريبة موحدة تضم المساهمات الاجتماعية وذلك عوضا عن الضريبة على الدخل، والضريبة المهنية ورسم الخدمات الجماعية؛

[6] يرتكز هذا الإصلاح على أربع دعامات أساسية وهي : إرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية تهدف إلى تقوية آليات تقنين وضبط عمل الفاعلين بالقطاع، وتثمين الموارد البشرية عبر إحداث قانون الوظيفة الصحية، ووضع نظام تعويضات محفز، وتأهيل العرض الصحي لاستجابة أفضل لانتظارات المواطنين، ورقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة.

- تعديل نص القانون المتعلق بتأسيس الصندوق الخصوصي لدعم التماسك الاجتماعي لتمويل تعميم الحماية الاجتماعي تحت اسم جديد "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"؛
- خلق موارد جديدة لتمويل الإصلاح، خاصة مساهمة التضامن الاجتماعي على الأرباح والدخول، وعائدات الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الإطارات، والسلع والأجهزة والمعدات التي تعمل بالكهرباء والأجهزة الإلكترونية وبطاريات المركبات.

على مستوى التشغيل، مازال الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف نمو فرص الشغل حيث تم خلق 12.550 فرصة شغل، في المتوسط، لكل نقطة من الناتج الداخلي الخام بين 2008-2020 مقابل 32.264 فرصة خلال الفترة 2000-2007. وقد تفاقمت هذه الوضعية بسبب تداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 وكذلك توالي سنوات الجفاف التي عرفها المغرب خلال الفترة الأخيرة. وهكذا، بلغ عدد العاطلين عن العمل 1,51 مليون شخص، خلال سنة 2021، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة من 11,9% سنة 2020 إلى 12,3% سنة 2021 (16,9% بالمجال الحضري و5% بالمجال القروي). وظل معدل البطالة أكثر ارتفاعا لدى فئة الشباب، بين 15 و24 سنة (31,8%)، ولدى حاملي الشهادات (19,6%) والنساء (16,8%).

وللحد من تفاقم هذه الوضعية ومواكبة الباحثين عن الشغل والحاملين للمشاريع وتيسير اندماجهم في سوق الشغل، عملت السلطات العمومية على تنفيذ برامج نشطة لإنعاش التشغيل أهمها برنامج "إدماج" وبرنامج "تأهيل" وبرنامج "تحفيز". كما قامت بتنفيذ مبادرات جديدة ونخص بالذكر برنامج "أوراش" وبرنامج "انطلاقة" وبرنامج "فرصة". وهكذا، فقد استفاد من برنامج "إدماج" (عقود عمل موقعة ومصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) 97.174 شخص سنة 2021، أي بزيادة قدرها 28% مقارنة مع سنة 2020. كما استفاد من برنامج "تحفيز"[7] حوالي 15.559 باحث عن شغل سنة 2021 مقابل 9.979 شاب سنة 2016. وفيما يخص برنامج "تأهيل"، فقد استفاد، خلال سنة 2021، أكثر من 21.000 باحث عن عمل من فرص التكوين.

ويهدف برنامج "أوراش" الذي يندرج ضمن البرنامج الحكومي 2021-2026 إلى إدماج 250.000 شخص، بدون شرط تأهيلي، من خلال إطلاق الأوراش العمومية الكبرى والصغرى. ويمتد هذا البرنامج، الذي ينقسم إلى جزأين، لسنتين (2022 و2023). يتعلق الجزء الأول بالأوراش العمومية المؤقتة والموجهة لـ 80% من المستفيدين، فيما يهدف الجزء الثاني من البرنامج إلى إدماج مستدام لـ 20% من المستفيدين. وبالنسبة لبرنامج "انطلاقة"، فيهدف هذا البرنامج الذي تم إعداده بتوجيهات ملكية، إلى دعم تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولون الشباب، وأصحاب المقاولات المصدرة إلى الدول الإفريقية، وكذا الشباب حاملي الشهادات، عبر إحداث 27.000 منصب شغل في السنة خلال الفترة 2022-2026. وقد مكن هذا البرنامج منذ انطلاقته وإلى غاية متم شهر غشت 2022 من منح 49.882 قرضا بمبلغ ناهز 8,2 مليار درهم وإحداث 105.665 منصب شغل.

وبالنسبة لبرنامج فرصة، يستهدف هذا البرنامج الذي تم إطلاقه سنة 2022 لدعم المبادرات الفردية لحاملي المشاريع، البالغين 18 سنة فما فوق والحاملين لأفكار أو مشاريع مقاولاتية، والمقاولين الذاتيين أو المؤسسين لمقاولات لا يزيد عمرها عن 3 سنوات. كما يستهدف هذا البرنامج مواكبة وتمويل 10.000 مشروع خلال سنة 2022 تشمل جميع القطاعات الاقتصادية مع احترام مبادىء العدالة الجهوية ومقاربة

[7] يهدف برنامج تحفيز إلى إنعاش الشغل من خلال وضع تدابير تحفيزية لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات المحدثة بين 1 يناير 2015 و31 دجنبر 2022 والتي تعمل على تشغيل الباحثين عن عمل بموجب عقد عمل غير محدد المدة.

النوع. وتجدر الإشارة أنه إلى غاية 5 شتنبر 2022، تم اختيار 18.000 مستفيد من بين 38.707 ممن قدموا ترشيحاتهم للاستفادة من خدمات البرنامج.

وفيما يخص تعزيز السلم الاجتماعي، تعهدت الحكومة، وفقا للبرنامج الحكومي 2021-2026، بإرساء حوار اجتماعي متواصل وذو مصداقية مع شركائها الاجتماعيين. وفي هذا الإطار، وقعت الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات الأكثر تمثيلية، في نهاية أبريل 2022، على اتفاق اجتماعي وميثاق وطني حول الحوار الاجتماعي. وهمت التدابير الرئيسية لهذا الاتفاق رفع الحد الأدنى لأجور المهنيين (SMIG) في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 10% على دفعتين، التوحيد التدريجي لـ SMIG وSMAG بحلول سنة 2028، رفع الحد الأدنى الصافي للأجور في القطاع العام إلى 3.500 درهم شهرياً اعتباراً من فاتح شتنبر 2022،...

وبالإضافة إلى الرهانات المتعلقة بتثمين الرأسمال البشري، فإن تأمين مسار التنمية الشاملة الذي يرغب فيه بلدنا لا يزال رهينا برفع تحديات أخرى ذات اهمية قصوى، والمتعلقة بالماء والأمن الغذائي والطاقي. فالمغرب يندرج ضمن البلدان ذات مستوى عال من الخصاص المائي، لذلك تم إيلاء أهمية خاصة منذ عقود لمسألة تدبير الموارد المائية. وبالنظر لتفاقم حدة آثار التغيرات المناخية خلال السنوات الأخيرة مع توالي فترات الجفاف، نهجت بلادنا سياسة استباقية للماء تروم تعزيز العرض المائي (من الموارد المائية الطبيعية وأخرى غير التقليدية) وكذا ترشيد تدبير الطلب على الماء. كما تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر لتعاقب فترات الجفاف، تم تعزيز هذه التدابير الاستراتيجية سنة 2022 وذلك في إطار البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب والسقي (2020-2027) الذي تمت بلورته تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية. وفي نفس السياق، ركز جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة على إشكالية الماء، وما تفرضه من تحديات ملحة، وأخرى مستقبلية، محددا بذلك التوجهات الرئيسية التالية: ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا واستثمار الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة في مجال اقتصاد الماء، وإعادة استخدام المياه العادمة، إعطاء عناية خاصة لترشيد استغلال المياه الجوفية والحفاظ على الفرشات المائية من خلال التصدي لظاهرة الضخ غير القانوني والآبار العشوائية، التأكيد على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية وبالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الحقيقية للموارد المائية في كل مرحلة من مراحل تعبئتها.

وفيما يخص الرهانات المتعلقة بالأمن الغذائي، فقد نجح المغرب في التقليص من اعتماده على الواردات لتلبية احتياجاته الغذائية من خلال تحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الفلاحية الأساسية، ولا سيما الفواكه والخضر (100%) والمنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب) بنسبة 99%. غير أن تفاقم آثار تغير المناخ والمخاطر المرتبطة بالاضطرابات في السوق الدولي للمنتجات الغذائية جعلت من الضروري وذا أولوية اعتماد إجراءات استباقية واستراتيجية لضمان الأمن الغذائي، لا سيما فيما يخص البعدين الأساسيين المتمثلين في توفير المنتجات الغذائية الأساسية والولوج إليها. وتتعلق هذه الإجراءات بشكل خاص بضرورة تعزيز القدرة الإنتاجية الفلاحية والحفاظ عليها بما يضمن السيادة الغذائية للبلد، وبتنويع مصادر الإمداد الخارجية، وبتحديث السياسة المتعلقة بتكوين مخزون استراتيجي للمنتجات الغذائية الأساسية فضلاً عن وضع آليات فعالة لتدبير الأسعار المحلية للمواد الغذائية الاستراتيجية، خصوصا من أجل التخفيف من تأثير الأزمات على الفئات الهشة.

وبالنسبة للرهانات المتعلقة بالأمن الطاقي، يعاني المغرب، بصفته مستورداً لجل حاجياته من المنتجات البترولية المكررة، بشكل كبير من أثار الأزمة الطاقية العالمية نتيجة الأثار المزدوجة للأزمة الأوكرانية وعواقب الأزمة الصحية لفيروس كوفيد-19. وبالنظر للانعكاسات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد لهذه الأزمة الطاقية، فإن المغرب مدعو ليكون حريصا على تفعيل توجهاته الاستراتيجية المعتمدة وتسريع وتيرة تنفيذها، والتي تهدف بالخصوص إلى تعزيز الأمن الطاقي للبلاد وتحسين قدرته على الصمود وتنافسيته الطاقية، وذلك من خلال عدة رافعات تتجلى على الخصوص في ضرورة تسريع مسلسل الانتقال الطاقي عبر التطوير المكثف للطاقات المتجددة (37,6% من القدرة الكهربائية المنجزة سنة 2021)، وتعزيز قدرات التخزين والمخزون الاستراتيجي من المنتجات البترولية على المستوى الوطني، وتحقيق الأهداف والتدابير القطاعية من حيث النجاعة الطاقية. ومن المهم أيضًا، في هذا الصدد، اللجوء إلى تطوير الغاز الطبيعي كخيار استراتيجي يساهم في تنويع مصادر التزويد بالطاقة، وكذا تطوير الهيدروجين الأخضر كمشروع واعد لتوليد الطاقة النظيفة.

وفي هذا السياق المليء بالتحديات والشكوك المستمرة، لا يمكن للتحول الهيكلي، الذي بدأه بلدنا، أن يحجب عنه الدور الأساسي للانتقال الرقمي والانتقال الأخضر الذي يعتبر كخيار لا مفر منه بالنظر إلى أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد المغربي وتداعياتها الاجتماعية والترابية.

3. صمود المالية العمومية رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة

وفيما يخص تطور وضعية المالية العمومية لبلادنا، فقد عرفت خلال العقدين الماضيين تطورات متباينة، حيث تميزت المرحلة الأولى بتقليص عجز الميزانية والحفاظ على دين الخزينة عند مستويات مستدامة. لكن هذا التحسن سرعان ما توقف جراء تداعيات الأزمة الصحية لسنة 2020، و ذلك راجع إلى التدابير الميزانياتية الاستثنائية التي تم اتخاذها من أجل التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة.

ويبين تحليل تطور الموارد العمومية خلال العقد الماضي نوعا من الاستقرار في وتيرة نمو الموارد العادية، وذلك رغم تراجعها إرتباطا بانكماش النشاط الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19. حيث عرفت الموارد العادية تباطئا هاما منذ أن سجلت ذروتها سنة 2008 (24% من الناتج الداخلي الخام)، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 20,4% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2021. فبعد الأزمة الصحية لسنة 2020 التي تسببت في تدهور المالية العمومية، عرفت الموارد العمومية نوعا من التحسن، خصوصا الموارد الجبائية[8] التي ارتفعت بنسبة 7,8% سنة 2021، ارتباطا بانتعاش الاقتصاد الوطني مقابل تراجعها بنسبة 6,5-% سنة 2020 بسبب انكماش النشاط الاقتصادي. ويعزى هذا التحسن في الموارد الجبائية إلى ارتفاع موارد الضريبة على الدخل بنسبة 10%[9]، وزيادة موارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 16,5%، بالإضافة إلى تحسن موارد رسوم التسجيل والتمبر بنسبة 19,3%، نتيجة انتعاش الطلب الموجه إلى القطاع العقاري وارتفاع القروض العقارية، والتي عوضت انخفاض موارد الضريبة على الشركات التي تراجعت بنسبة 8,8-%.

[8] بلغت حصة الموارد الجبائية 85,9% من الموارد العادية، في المتوسط السنوي ما بين 2010 و2021، مقارنة مع الموارد غير الجبائية.

[9] يرجع ارتفاع موارد الضريبة على الدخل إلى ارتفاع موارد الضريبة على الدخل المفروضة على الأجور والأرباح العقارية، إلى جانب تأثير عمليات التدقيق الضريبي

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية، فقد بلغ معدل نمو النفقات العادية 3,9% في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2019. وانطلاقا من سنة 2020، وفي أعقاب أزمة جائحة كوفيد-19، ارتفعت النفقات العادية بنسبة 3,4% سنة 2020 و8,8% سنة 2021. يرجع هذا التطور إلى :

- ✓ ارتفاع نفقات السلع والخدمات بنسبة 6,1% سنة 2021 مقابل 5,1% سنة 2020 لتمثل على التوالي 80,6% و82,4% من النفقات العادية، مما يعكس الحصة المهمة لنفقات التسيير، ولا سيما تلك المتعلقة بكتلة الأجور؛
- ✓ ارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 61,4% سنة 2021 مقابل انخفاض بنسبة 15,8% سنة 2020 ارتباطا بارتفاع سعر غاز البوتان خلال سنة 2021؛
- ✓ تراجع نسبة خدمة دين الخزينة من الناتج الداخلي الخام، خلال السنوات الأخيرة، والتي لم تتجاوز 2,3% في المتوسط بين 2010 و2021، نتيجة انخفاض أسعار الفائدة، ويعزى ذلك إلى غلبة حصة تكاليف الفائدة على الدين الداخلي للخزينة مقارنة بتلك المتعلقة بالدين الخارجي، بنسبة 84,8%. وتفسر هذه الوضعية باستراتيجية دين الخزينة الموجهة نحو السوق الداخلي لتمويل احتياجاتها وتقليص اعتمادها على الدائنين الأجانب.

ومن جهة أخرى، أدت التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لدعم الاقتصاد الوطني وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية، على مدى العقود الماضية، إلى الزيادة في نفقات الاستثمار المتعلقة بالميزانية العامة للدولة. حيث شكلت هذه النفقات 5,6% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2010-2019 لتصل إلى 7,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية وإلى 6,1% سنة 2021. وقد أدى المنحى التصاعدي لنفقات الاستثمار إلى زيادة حصتها من النفقات العمومية، من 22,4% سنة 2010 إلى 24,6% سنة 2019 وإلى 27,6% سنة 2020، قبل أن تنخفض إلى 23,8% سنة 2021.

بالنظر الى تطور موارد ونفقات الخزينة، تفاقم عجز الميزانية بشكل كبير سنة 2020 ليصل إلى 7,1% من الناتج الداخلي الخام مقابل 3,3% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2019.في حين تحسن عجز الميزانية سنة 2021 بفارق 1,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 5,5%.

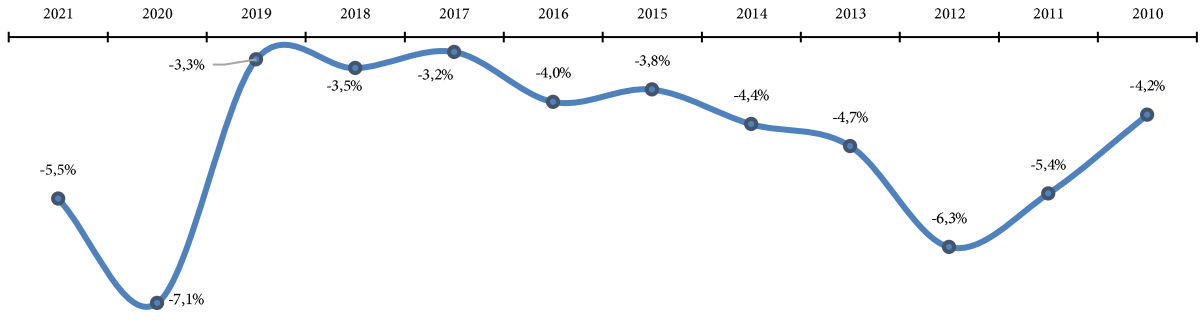

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 5 : تطور رصيد الميزانية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

ومن أجل الحفاظ على نجاعة واستدامة المالية العمومية، اغتنم المغرب أزمة جائحة كوفيد-19 لإطلاق برنامج طموح من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تقوده نحو مسار نمو قوي وأكثر شمولية. ويضم

هذا البرنامج إعداد ميثاق استثمار جديد بالتوازي مع إحداث صندوق استثمار استراتيجي (صندوق محمد السادس للاستثمار) لدعم القطاع الخاص، والإصلاح الضريبي، وإصلاح الحماية الاجتماعية، وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى استمرار تنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية.

ميثاق استثمار جديد لتحفيز الاستثمار في المغرب

صادق مجلس الوزراء برئاسة جلالة الملك محمد السادس، يوم الأربعاء 13 يوليوز 2022 على مشروع القانون-الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار. بالإضافة إلى هدفه الأساسي المتمثل في رفع نسبة الاستثمار الخاص إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي، يهدف هذا المشروع إلى:

- إحداث مناصب شغل قارة؛
- تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة من حيث جذب الاستثمارات؛
- توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل؛
- تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار؛
- تعزيز جاذبية المملكة وجعلها قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي؛
- تشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

ولتحقيق هذه الأهداف، يرتكز الإطار الجديد للاستثمار على ثلاث محاور استراتيجية تتجلى على الخصوص، في خلق أربعة أنظمة لدعم الاستثمار بما في ذلك آلية دعم رئيسية وثلاث آليات دعم خاصة، واتخاذ التدابير الشاملة لتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز حكامة موحدة ولامركزية حول اللجنة الوطنية للاستثمارات.

مراعاة لهذه التطورات على الصعيدين الوطني والدولي واستنادا للتوجيهات الملكية السامية وللالتزامات المتضمنة في البرنامج الحكومي، يسلط مشروع قانون المالية لسنة 2023 الضوء على أربعة أهداف ذات أولوية موجهة إلى تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، وتكريس العدالة المجالية، واستعادة الهوامش الميزاناتية لضمان استدامة الإصلاحات. ومن المتوقع، بناء على الفرضيات المعتمدة بالنسبة لسنة 2023، من قبيل إنتاج الحبوب يقدر بنحو 75 مليون قنطار، و93 دولارا للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,044، وارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 2,5% (دون احتساب منتجات الفوسفاط ومشتقاته)، أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني نسبة 4% وأن يستقر عجز الميزانية في حدود 4,5% من الناتج الداخلي الخام.